«إخوان».. وحلفاء!

موجز

محمد الجرادي

■ بقي فقط أن يصدر فقهاء «الإخوان» فتوى تحريم التصويت لمرشح المؤتمر، بعد أن وصل النزق بالسياسيين منهم إلى دعوة «الحاكم» تهيئة نفسه للخروج من السلطة وتسليمها بعد ٢٠ سبتمبر.

«الإخوان» بالتحديد.. كشفوا خلال الأيام القليلة الماضية، عن تطور جديد في إطار ما يسمى باللقاء المشترك، وصار من الصعوبة بمكان تصديق ارتباطهم به على النحو الذي تردده آلاته الإعلامية، ولعل ممارسات «الإخوان» تضع مؤشراً مبكراً لافتراق مدوٍ بين أطراف الفرقاء «المشتركيون».

● واجزم أن ممارساتهم هي وراء الكثير من استقالات علنية لأعضاء تجمعهم.. أو أعضاء في أحزاب الفرقاء الآخرين، وقد تنبئ الأيام القليلة القادمة عن انشقاقات أكثر دوياً في صفوف الفرقاء، يتحمل الجزء الأكبر من هذه الحالات «الإخوان» بفعل أنانيتهم، وتهميشهم للآخر ممن هم في صفوفهم اليوم.

● ويكفي أن يجاهر «الإخوان» بأنانيتهم وإقصائهم للحلفاء.. بعدم التزامهم بالقائمة الموحدة في إطار مرشحيهم للمجالس المحلية، وعدم الوقوف إلى جانب مرشحين ليسوا منهم، مادياً أو حتى معنوياً.

ويكفي أيضاً أن يتعمد «الإخوان» الاعتناء برمزهم الانتخابي وإشهاره على نحو بارز بجوار مرشح «المشترك» للرئاسة.. فيما تتجاور بخجل بالغ الرموز الانتخابية لبقية أطراف «المشترك» في الأسفل!

ديمقراطية.. لا عنف

■ كل عمل او قول او فعل لا يؤدي الى التنمية الشاملة للأرض والانسان مردود على صاحبه، لا يقبل منه لا في الارض ولا في السماء.. ذلك ان التنمية محصلتها النهائية وسيلة وليست غاية.

هي وسيلة نحو الارتفاع بمستوى الانسان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.. وما دام هذا هو هدف التنمية الحقيقية فكل ما يؤدي على أي نحو الى الاضرار بالانسان جسداً وروحاً لابد من ان يكون عملاً معادياً للتنمية حتى لو ارتكبت باسمها هذه الحقائق لا تقبل الجدل، وهي التي تسعى اليها القيادة السياسية وتمارسها عملياً، فما نشاهده اليوم من مهرجانات سياسية تعم الساحة اليمنية خير دليل على ايمان القيادة بدور التنمية السياسية في تحقيق السلام الاجتماعي، وفي شمول العدل والخير والمحبة.

لذا فإن على الجماهير التي تناصر المرشحين لرئاسة الجمهورية ان تعي دورها التنموي، وبالتالي تتقيد بآداب الديمقراطية القائمة على تعزيز مبدأ المشاركة السياسية لكافة القوى الاجتماعية والمنظمات السياسية، بل ومشاركة كل فرد ذكراً أو انثى.

كما ان عليهم التقيد بالنظام والقانون، وخاصة القواعد والضوابط المنظمة للدعاية الانتخابية للمرشحين للرئاسة والمرشحين لعضوية المجالس المحلية.

ان النهج الديمقراطي الحقيقي الذي تجذره القيادة السياسية اليمنية يستدعي الابتعاد عن العنف المادي او الادبي، لأن العنف مناقض تماماً للتوجه الديمقراطي، والعنف يتنافى مع مبادئ الحرية، فالحرية تتجسد في تعدد الخيارات امام الناخب ليختار بحرية ما يعتقد انه الاصلح والانفع بدون ضغوط أو اكراه.

ومن هذا المنطلق كان المؤتمر الشعبي العام ومنذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي وحتى تحقيق الوحدة اليمنية، بل وحتى الآن يرعى هذا التعدد ويسعى الى جعله سمة من سمات المجتمع اليمني، في سبيل الابتعاد عن العنف بمختلف اشكاله وألوانه.ولقد رعت القيادة السياسية فكرة الحوار الوطني منذ بدء تكوين وبلورة الميثاق الوطني، ومروراً بقيام المؤتمر الشعبي العام، وتحقيق منجز الوحدة بالشراكة مع الحزب الاشتراكي، وبصدور القرار الجمهوري بالعفو العام عمن ارتكبوا خطأ فتنة حرب ٩٤م، وحتى اليوم. وما تعدد المنابر السياسية المشخصة بتعدد المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية إلاّ خير شاهد على هذه الرعاية النابعة من ايمان جازم بأن الديمقراطية خيار لا رجعة فيه ولا تدد.

وقفة تأمل

علي صالح الجمره

لهذا كله فإن المؤمل هو ان تكون كافة الاحزاب السياسية على قدر المسئولية في تحمل تبعات الحملات الانتخابية، وفي لجم ووقف العنف بحزم وقوة حتى لا نخسر التجربة او نشوهها.

فالديمقراطية هي الخيار الافضل لتجنب الصراعات السياسية، لانها اقل كلفة واجمل شكلاً، وهي اعتراف بحق كل فرد في أن يحيا حياته بحرية وامن واستقرار.

الرئيس الذي يريده الشعب

عبدالحكيم الجبري

■ ان تأييد جماهير الشعب للرئيس علي عبدالله صالح حقيقة لا سبيل الى انكارها أو المغالطة بشأنها، وانطلق هذا التأييد الضخم والعميق من حقيقة موضوعية ايضاً وليس مجرد انفعال مؤقت بحملات الدعاية والتأييد.

لقد احتضن الرئيس الصالح مصالح جماهير الشعب منذ تولى مسئوليته الرئاسية، ورعى تلك المصالح بالذمة والامانة، وكان حريصاً كل الحرص على الاّ يدع أي تشويش او شوشرة سياسية او اعلامية او دعائية تؤثر على قراراته التي يتعلق بها مصير الوطن ومصير ابناء الأمة اليمنية.

وكما رعى الرئيس صالح مصالح الشعب احتضنته الجماهير بالرعاية والحب.. تلك هي الحقيقة، وهي فوق كل ما يمكن ان يقال من ألوان التقييم والتفسير والتبرير.. فعلاقة الرئيس بالجماهير هي علاقة نفسية جوهرها احساس عميق متبادل بالحب والاحترام.. وهذا الحظ في العلاقة هو نمط من العلاقات السياسية رفيعة المستوى الذي يشعر به المواطن ولا يبحث له عن مبرر منطقي أو دافع مادي.. وكثيراً ما ستجد بسطاء الناس يحارون في تسبب رغبتهم في احتفاظهم بـ علي عبدالله صالح رئيساً لليمن للفترة المقبلة.. وحتى الاشخاص الذين اعتادوا على التزلف والكلام كثيراً.. ستجد ان أطراف التبرير والتسبيب لديهم ناقصة، ولكن الجميع فيما يكاد يشبه الاجماع، يطلب صالح رئيساً للفترة القادمة.وفي محاولة لاختبار وجهة نظري تلك دأبت على توجيه سؤالي الى معظم من التقي بهم صدفة من الأفراد الذين ليست لهم صلة مباشرة بالحياة السياسية قد يكونون من البائعين او الحرفيين او عابري السبيل في بعض اماكن التجمعات، اخترت عينة مناسبة من ذوي الدخل المحدود، وسألت: لماذا تحب علي عبدالله صالح وتفضله؟!وكان معظم الاجابات تنحصر في: «رجل طيب.. لأنه لا يحب الأذى، طويل البال، يتعامل مع الناس في الزيارات بحنان ورفق، طباعه بسيطه، لا يحب الزفة الكذابة، أصلح البلد، الناس معه، انا اشعر انه الوحيد في هذا الوطن الذي أحبه العشرون مليون نسمة».

جاءتني معظم الاجابات خالية من التعقيد والتفلسف وكانت رؤية ثاقبة لشخص الرئيس من ناحية وتقييماً وتقديراً من رجل الشارع العادي المهموم بأمور حياته اليومية لا يعرف الكثير عن الاحزاب او السياسات العامة او القضايا السياسية او نظريات الحلم او الصراع على السلطة.

ومن وجهة نظري ان احساس الجماهير بالرئيس صالح هو اعلى وارفع أوسمة التقدير التي يمكن ان ينالها رئيس من شعبه.وفي المقابل هناك شريحة أخرى من الاجابات اصحابها يبدو انهم أكثر اهتماماً بالحياة العامة، وقد جاءت معظم الاجابات تدور حول محورين:

الأول: الرئيس نجح في اصلاح العلاقات مع الجيران ومع دول العالم الكبرى كلها دفعة واحدة.. لم يعد هناك عداء بيننا وبين اية دولة في العالم، وهذا يسهل الامور وييسر المصالح.

والثاني: ان الرئيس يبني البلد من الداخل من الاساس وكل يوم نشعر بوجود انجاز مادي جديد دون صدمات شديدة او تحركات عنيفة.. الرئيس هادئ جداً وكل قراراته تضع على نار هادئة جداً.. ويعني ذلك انه لا خوف مع الرئيس الصالح ولا قلق.. وتنطوي تلك المجموعة من الاجابات على احساس وادراك عميقين باهمية البعد الخارجي الاقليمي والدولي، وكذلك البعد الداخلي بالنسبة لمصالح البلاد وأمنها القومي.

وحين يجيب الناس على الاسئلة لا تكون الخلفية النظرية موجودة بالضرورة في اذهانهم، ولكنهم يجيبون من واقع مشاهداتهم وملاحظاتهم واستنتاجاتهم البسيطة او يعتمد على مؤشرات اعلامية تتدخل لتشكيل وجهة نظرهم، ولكن على أية حال يمكن اعتبار هذا التداخل محدوداً، وأميل الى الاعتقاد ان جماهير الشعب تكوّن معتقداتها السياسية بنفسها من واقع خبرتها الشخصية او خبرة أشخاص يثقون بهم أو يعتمدون على الاحساس الغريزي بتأمين انفسهم ضد الاخطار المحتملة.

ويشارك الرئيس صالح شخصياً في تنمية قدرة جماهير الشعب على تنمية معتقداتها السياسية بنفسها، فقد اتخذ لنفسه منهجاً منذ توليه المسئولية قبل ٢٨ عاماً وهو مصارحة الشعب بالحقائق.. ويفضل الجمهور ان يستمع الى الرئيس وهو يتحدث خارج الخطاب المكتوب، ويسعد الناس بذلك في المناسبات المختلفة، ويؤكد ذلك على أن العلاقة المباشرة بين الرئيس وجماهير الشعب هي علاقات قوية وشديدة المباشرة، وهو نوع راق من القيادة الذكية التي تبذر المفاهيم في أرضية الجماهير ولا تستعجل النتائج.

والملاحظ ان افكاراً سياسية بدأت تنمو وتتخذ لنفسها جذوراً وفروعاً مع الوقت في بساطة ودون تعقيدات.

فالحقيقة ان ما انجزته اليمن تحت قيادة الرائد الصالح لا تخطئه العين ولا العقل ولا القلب.. فالتطوير مستمر وقائم على قدم وساق في جميع نواحي الحياة دفعة واحدة.تعالوا اذاً معنا.. وقولوا نعم.. وقولوا للرئيس من الآن ماذا تريدون منه في عهده الجديد.. لنشارك جميعاً في وضع برنامج المرحلة المقبلة.. وهي مرحلة فاصلة في تاريخ تطور اليمن.

قصاصة «المشترك» في يوم جمعة

جمال عبدالحميد

■ قصاصة الورق التي أقدم على توزيعها أعضاء في التجمع اليمني للإصلاح لعموم المصلين يوم الجمعة الماضية تبعث على السخرية وتكشف مدى الإفلاس الذي وصل إليه أحزاب اللقاء المشترك.. فالقصاصة إياها تفتقر إلى أبسط قواعد التحليل الموضوعي والعلمي لمضامينها وتخلو من أبسط معايير النظام المحاسبي والرقابي المتعارف عليه.

وبالتالي ان تأتي هذه القصاصة مجدولة وتحت عنوان «أرقام الفساد تتكلم عن نفسها» وبأرقام فلكية تمثل قمة الوقاحة وخصوصاً أنها تتجاوز المنطق ولايقرها عاقل.. وأية قراءة سريعة لأي مطّلع عليها مهما كانت إمكاناته المحاسبية متواضعة وبسيطة أو حتى ذلك المواطن البسيط الذي لايحفظ جدول الضرب سوف يكتشف بيسر وسهولة مدى سذاجة وخباثة وحقد مُعد هذه القصاصة ومجدول هذه الأرقام.. ونحن بالمقابل من حقنا أن نسخر من مثل هكذا عبث ونقول بالفم المليان:

يا إخوان ماهكذا تُورد الإبل.. وليس بهذا الأسلوب الدعائي الخبيث والتضليل المزيف والمريب تُدار الأمور وليس من الدين والأخلاق ان نطمس الحقائق ونزيّف الوقائع ونذر الرماد على العيون ونضحك على الذقون.

عيب.. والله عيب هذه الأساليب الدعائية التي يمارسها المشترك، والعيب كل العيب ان لاتحترم أحزاب الكذب المشترك عقول الناس وقدراتهم في استبيان الحق من الباطل.. فالقصاصة ياخُبرة ليست دليل إثبات بل دليل سذاجة وإفلاس لانظير له.. ولا أدري أي مركز معلومات أو غرفة عمليات نظرت وخططت وأعدت هذه الكذبة التي خلت من التقييم والموضوعية وصحة ودقة أرقامها ومصدرها ومدى واقعيتها من عدمه..

وأشك بالمطلق ان يكون معدو هذه القصاصة قد قيَّموها ودرسوا مدى فعاليتها قبل أن ينشروها للناس.

والأكثر غرابةً أن هذه القصاصة «الفضيحة» وُزّعت مع الأسف على جموع المصلين بعد خطبة الجمعة مباشرة في الوقت الذي كانت هذه الخطبة تتناول موضوع الوعظ والإرشاد وتدعو المصلين إلى التمسك بمبادئ وقيم شريعتنا السمحاء.

ثم يكون مسك الختام توزيع هذه القصاصة على مجموع المصلين بكل فجاجة وبدون حياء رغم علمهم بأنها لاتمت للحقيقة بصلة.

وفي المحصلة.. نجزم بالقول ان هذه القصاصة قد أعدت لهدف خبيث وتمرير دعاية مزيفة وتضليل مقصود لكنه بكل المعايير مكشوف.. وهاكم الدليل الذي نستقيه من قصاصتهم نفسها.. وبجملة واحدة.. وسؤال واحد فقط لنسأل هؤلاء أيعقل ان يكون حجم الفساد بلغة الأرقام التي دوَّنتموها في قصاصتكم الساذجة وبعد الجمع والطرح وحفظ جدول الضرب قد تجاوز الموازنة العامة للدولة اليمنية لعام ٢٠٠٥م.. وبالتسليم السخيف بهذه القصاصة نكون قد ألغينا وأنكرنا كل المشاريع التنموية والاستثمارية التي رصدت ونفذت في عام ٢٠٠٥م بما في ذلك المرتب الشهري لمعد ومروج هذه القصاصة السخيفة وننصحه برفع دعوى قضائية لصرف مرتباته الشهرية عن هذا العام والأعوام الماضية..

سؤال.. بحاجة إلى جواب العقلاء منكم.. أما الخبثاء والجهلة فيكم فقط سقطوا بكذبهم وخداعهم.. وكفى.

توحش «الإصلاح» وغفلة «المشترك»

نزار علي الخالد

■ لم يستطع الخطاب السياسي لأحزاب الإفك المشترك على اختلاف مشاربه وأطيافه وقيادته المختلفة حتى الآن وبكل أسف الارتقاء إلى مستوى الأحداث والتحديات الكبيرة التي تعرضت إليها اليمن خلال الستة عشر عاماً الماضية وما تتعرض له وبالتحديد مع بداية الألفية الثالثة لهذا القرن حيث بلغت الطامة بتقديم بن شملان كضحية، وهو الطاعن في السن والفساد وبشكل سافر ضاربة عرض الحائط بكل الثوابت الوطنية والأخلاقية متجاوزة جميع الجوانب الإنسانية أحقية الشعب في اختيار من يثق فيه وما نراه ونلمسه يشير بوضوح إلى عناد أكبر أحزاب المشترك وهو الإصلاح وباستكبار واستهتار بقياداته الوطنية بالذهاب بعيداً عن أخلاقيات التنافس على السلطة وبتوحش يطلق التهم دون بينة بل أنه يعمد على الاستخفاف بالرأي العام المحلي وللمنظمات القاعدية لأحزاب المشترك، وكان من المفترض أن تُحدث هذه الأعراس الديمقراطية صدمة كبيرة لسياسات أحزاب الإفك المشترك إن كانت لها احاسيس أو ذاكرة ولكنها معطوبة فهذه الأعراس الديمقراطية من شأنها منح الوعي الوطني والعمل السياسي والتنمية فيما بينها دفعات دينامية إلى الأمام توازي التحديات التي يواجهها الشعب اليمني، لا بل لاحظنا أن الجماهير فقدت ثقتها أو تكاد من صلاحية الخطاب العقيم والمعتم لأحزاب الإفك المشترك، بل ان الخطاب العقلاني والوطني أصبح مهدداً بشكل مباشر من قيادات الإفك المشترك، وأصبح التشاؤم والظلام الدامس والقلق المستمر من المستقبل يساورها ليل نهار، وبالتأكيد ان شعبنا العظيم يسقط الأحلام الرومانسية التي كانت ترى أن اليقظة تجدي والشعب غافل من خلال الخطاب السياسي القائم على استغلال العواطف والأماني والمزايدات الكاذبة، وفي هذه الأيام ومن خلال المشاهدات والقراءة لهذا الالتفاف الجماهيري حول القائد الرمز فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام أصبح لزاماً على الخطاب السياسي لأحزاب الإفك المشترك أن يغير من أسلوبه ومنهجياته ومشروعاته التآمرية والسير معاً نحو مشروعات المؤتمر الشعبي العام النهضوية في استشراق المستقبل الأفضل ولا عيب لأحزاب الإفك المشترك أن توضع الحلول المناسبة في منتهى الجرأة والموضوعية لتجاوز هذه المحنة التي تتعرض لها في الشارع.

فالمرحلة الراهنة والقادمة تتطلب من أحزاب الإفك العودة للصواب والارتقاء إلى مستوى التحديات الكبيرة التي تواجه اليمن داخلياً وخارجياً واستيعاب التحولات الكبيرة التي تحصل محلياً وإقليمياً ودولياً والبحث عن حلول تحفظ للشعب حقوقه ووجوده وهويته والتي يحرص عليها المؤتمر الشعبي العام.

معترك سياسي رائع

أحمد ناصر الشريف

■ كنا نتمنى كيمنيين الذين ننفرد بتجربة فريدة في الوطن العربي ان لاتصل حمى الحملة الانتخابية الى درجة من السخونة العالية المخالفة للنظام والقانون واستغلال البعض من المرشحين لهذه الحملة والتفوه بكلمات وجمل جارحة تسيئ الى الشعب اليمني والى اخلاقياته ولاتخدم في نفس الوقت حتى المرشح نفسه.

ومع ذلك فإننا نفتخر كشعب يمني بوصولنا الى هذه المرحلة من الوعي والادراك التي جعلتنا نكون الشعب الأول في الوطن العربي الذي يسمح لكل مواطن ان يمارس حقه الدستوري والقانوني وينافس على أرفع منصب في الدولة وهو الرئاسة.

لكن لايجب ابداً ان نغمط حق الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي كان له الفضل بعد الله في وصولنا الى هذه المرحلة الرائعة.. فلولا تسامحه وايمانه بالنهج الديمقراطي وعدم التسلط لما استطعنا بلوغ ما وصلنا اليه.. وهذه حقيقة لايستطيع أحد ان يتجاهلها بما في ذلك أشد المعارضين او المنافسين للرئيس وصولاً الى سدة الحكم.

لقد تعود المواطن العربي على ديمقراطية ٩٩٪ التي تثبت الحاكم ثم بعد ذلك يقدم من تجرأ على المنافسة الصورية الى المحاكمة والزج به في السجن.. وذلك يؤكد ان كل مايجري باسم الحرية والديمقراطية هو ضحك على الشعوب ومحاولة اشغالها بطريقة او اخرى حتى لاتطالب بحقوقها سواءً كانت سياسية او اجتماعية.. وذلك بعكس ما يجري في اليمن من تطبيق فعلي على أرض الواقع للحرية والديمقراطية.. والدليل المشهد الديمقراطي الحالي المتمثل في التنافس التعددي الشديد على منصب رئيس الجمهورية والمجالس المحلية وهو مشهد لم يسبق لأي دولة عربية ان شهدته.. فالكل يستخدم اوراقه بكل مافيها من مخالفة للقانون ويذاع على الهواء مباشرة كل ما يقال وبفرص متساوية لكل المرشحين سواء أكانوا يمثلون احزاباً كبيرة او صغيرة او مستقلين ولايوجد حجر على رأي أحد حتى ان الرئيس علي عبدالله صالح نفسه الذي يعود له الفضل فيما وصلنا اليه لم يسلم من التجريح بدل ان يكال له الشكر والمديح.. ومع ذلك نجد علي عبدالله صالح في مهرجاناته الانتخابية يعبر بشدة عن اعتزازه بهذا المعترك السياسي الرائع كما وصفه اكثر من مرة واعتبره بأنه مكسب كبير للشعب اليمني يجب المحافظة عليه والتفاخر به.

ألم يكن الرئيس علي عبدالله صالح قادراً لو كان طامعاً في السلطة والاستئثار بها ان يعمل مايعمله أي حاكم عربي ويلجأ الى انتخابات صورية يستطيع التحايل عليها بأي طريقة ثم تكون النتيجة معروفة سلفاً.. لكنه يريد ان يؤسس لديمقراطية حقيقية ويرسي اسساً للتداول السلمي للسلطة وهذا مالم يعهده المواطن العربي لأنه تعود على ان الحاكم العربي لايمكن ان يتخلى عن الحكم سلمياً إلاّ بانقلاب عسكري او عن طريق «عزرائيل»..

ظاهرة متميزة في التاريخ

منير احمد قائد

■ ثمة ظواهر مشعة يسهم كل أبناء المجتمع في تمثُّلها قيمياً رغم حجم التحديات وتراكم المشكلات بما تلحقه من معاناة عامة يحس بها الغالبية وتشكل هماً يومياً يفرض على الدولة أو الحكومة مضاعفة مسئولياتها والبحث الجاد عن حلول ومعالجات في ظل شحة الامكانات والموارد وتزايد حجم المتطلبات التنموية، وبمعزل عن هذا الأثر اذا صادفتَ مواطنين بسطاء لهم حدسهم العفوي والتلقائي ووجهت لهم سؤالاً: من سترشحون في الانتخابات الرئاسية القادمة يجيبون «علي عبدالله صالح» ويضيفون لا يوجد افضل منه، هكذا يعبرون بدون مفردات منمقة أو عبارات بلاغية، وهو ما يستوقف الأمر لتناوله من زوايا وابعاد اكثر دلالة وعمقاً للمعاني التي تحملها تلك المشاعر العفوية والصادقة.

قد نلحظ أن هناك اعتبارات بحكم طبيعة أي نظام حكم تفرض الدفاع عن رمزه وتمجيده في الصحافة، وتأخذ الكتابات انماط مختلفة في الرأي.. وللقارئ أو المتلقي حق التفاعل واصدار حكمه او انطباعه عنها ومدى تأثره بها، ولكن حينما نكون أمام ظاهرة لها تأثيرها في العقل الجمعي للمجتمع وتفاعلاتها في الحراك العام وافرازاتها في الفكر والثقافة فإن الكاتب لا يستطيع اغفالها ويعبر عنها من منظور التحليل لها والغوص في طبيعتها وجذورها.

والرئيس علي عبدالله صالح تتجسد فيه هذه الظاهرة التي نحن بصدد الحديث عنها بعيداً عن السائد والمعتاد والمألوف وبمعزل عن حسابات المنفعة والمصلحة وخارج اطار المعاناة والآلام النابعة من التأثر بحجم المشكلات الموضوعية لأي مجتمع.. وإنما من صميم استقطاب الظاهرة للفعل التحليلي لها والتفاعل الخلاق معها، فهي متعددة بمكوناتها وكل مكون فيها مجال خصب للبحث والدراسة والتأمل والتحليل، ورغم تمايزها عن بعضها لكنها تختزل في شخصية الرئيس القائد والانسان.

ارتبط تواجده كرمز للدولة والوطن بتحقيق انجازات وتحولات كيفية وكمية ونوعية تغيرت على أثرها أنماط سائدة في الحياة العامة وتشكلت اخرى بقيم جديدة طاغية ذات طابع ايجابي وحيوي في الذاكرة الجمعية، ولم تُبن علاقاته مع شعبه وفق العامل الوظيفي للدولة وتعامل المجتمع معها عبر المؤسسات والقنوات المحددة وإنما هناك مشاعر استوطنت نفوس ابنائه بسبب جملة من العوامل المنفصلة الى حد ما عن العامل السابق.. ومنها ان الانجازات والتحولات التاريخية تمثل شواهد حية على حركة التغيير التي قادها الرئيس بفكر ابداعي وجهود مضنية بإخلاص وتفانٍ ومحبة لا حدود لها للوطن، وشخصية متفردة في ممارسة الحكم والادارة، اجتمعت فيها الصفات الحميدة والسجايا الطيبة والخصال المتميزة المستنبطة من البيئة الوطنية العامة بما تحمله من خصائص جامعة للإنسان وقيمته ودوره ورسالته في الحياة.

فهناك مسيمات وصفية تطلق بحكم المهمة الرسمية لرئيس أي دولة، بيد أن فخامة الاخ الرئيس أوصله رصيده الوطني لتراكم شواهده الى مصاف اختزالي للأوصاف التي لكل منها مدلولاتها ومعانيها، فكان القائد التاريخي والزعيم الوطني والقائد العربي الكبير والقائد المعني بترتيبات المستقبل والقائد الاستثنائي ورمز الاجماع الوطني، وفي سياق كل ذلك تمثل قيم الأمة في الاخلاق والفروسية والشجاعة والصمود والاصرار والتحدي والحكمة والصراحة والمصداقية والامانة وتمجيد العمل وحب الوطن والانتماء الواعي للأمة والتمثل الناضج للانسان المستقيم باختزاله قيم الانسانية، واستناداً عليها كمنطلق يأتي السلوك للقائد بمخرجات العطاء الوطني والانساني والاخلاقي والقيمي وابرز صوره تجلت دوماً في الحوار والتسامح واحترام الآخر ونبذ الحقد والكراهية والضغائن والثأر والانتقام فيشع في عطائه المتواصل محبة ووئاماً وسلاماً وتكريس ثقافة التعاون والتآزر والانسجام المرسخ للسلام والتعايش.

لا يتحدث عن انجازاته وعطاءاته السخية بقدر ما تتحدث هي عن نفسها والتي وصلت اليمن بها الى وصفها بيمن القائد الصالح، وهو من يبحث دوماً عن الكلمة الطيبة والصادقة ويكره النفاق والدجل وتزييف الحقائق وتضليل الوعي، وأوصلنا بهذه الانجازات الى انهاء بواعث العنف والارهاب والصراع واوجد الأرضية الصلبة للبناء الشامخ القائم على تمجيد قيمة الفرد وحقه في الشراكة مع كل أبناء المجتمع.

وحدد لهم معالم الطريق نحو المستقبل المنشود دائماً وجنَّب الوطن المخاطر والمنزلقات ومثلت انجازاته المادية والمعنوية بكافة الحقول والميادين وقاية ابدية للوطن حتى غدا فخامته ظاهرة استثنائية تجسد نظرية تلاحم القائد والجماهير، لا يضع الاعتبار في عطاءاته وابداعاته وانجازاته لأية مصلحة ضيقة أو حسابات خاصة.. بل يفكر ويبدع من أجل اليمن ومستقبله في نطاق ارتباطه الوثيق بأمته ومحيطه الانساني، ومن هذه الأدلة ما أوصلنا إليه النظام الديمقراطي المكتمل بناؤه اليوم.. وهو من انجازات القائد ليصل به ومن خلاله الى أن يتنافس على موقعه وانهاء احتكاره بعد أن كان قد رغب في التنحي عنه.

لكنه لم يخذل من أحبوه وتربع على قلوبهم واستوطن في صفائح ذاكرتهم القائد التاريخي، فعاد عن قراره من أجل صناعة المستقبل الاكثر اشراقاً وهو من وضع اللبنات القوية للانطلاق نحوه وحدد المنطلقات والمحددات والمسارات للوصول اليه بأمان ووحدة وسلام، لا يستبق الأحداث ولكل حادثة حديث في عقله وتفكيره.. ولا أحد يعرف أنه سيتخذ القرار في الموعد الذي يحدده، فقط ثمة علاقة انسيابية ورابطة مشاعرية بينه وبين ابناء وطنه المخلصين له بمن فيهم من يحاولون التقليل من حجم الانجازات وقيمة التحولات لكنهم في لحظة الحقيقة يصطفون مع ما هو أقرب الى الحق، وأمام هذه الحقائق فإن الشعب اليمني كله اليوم امام امتحان ارادتهم في التعبير الجمعي عن تفويض القائد بصلاحية صناعة المستقبل المنشود بآفاقه الواعدة من أجل مرحلة تاريخية جديدة تجد الطموحات والتطلعات الكبيرة طريقها الى التحقق مع القائد وترتيباته لهذا المستقبل القادم من رحم الماضي المشرق والحاضر الذي نقرأ فيه ملامح المستقبل.

المجالس المحلية.. هموم وتطلعات

■ إدارة حديثة تخدم المواطن وتعزز دولة المؤسسات وتعزيز اللامركزية وتفعيل دور السلطة المحلية هي ابرز المحاور في نهج السلطة المحلية الذي يتبناه المؤتمر الشعبي العام وتعهد بالعمل من خلاله حتى الوصول الى الانتخاب المباشر لمحافظي المحافظات ومديري المديريات..وتحقيق مبدأ اللامركزية في السلطة المحلية كهدف اسمى يسعى الاخ الرئيس -حفظه الله- لتحقيقها.

أمين محمد أحمد جمعان

وقد كان التوجه الفعلي نحو الارتقاء بالسلطة المحلية بعد قيام الوحدة المباركة من خلال منح المحافظات بعض الصلاحيات وذلك في مجال البرنامج الاستثماري للدولة.

ثم تلا ذلك مواصلة الخطى نحو اللامركزية في السلطة المحلية بصدور القانون رقم «٤» لعام ٢٠٠٠م، وجرت أول انتخابات للمجالس المحلية مديريات ومحافظات بالعام التالي.

ومعه بدأت السلطات المحلية في المحافظات بإعداد خطط التنمية المحلية الخاصة بها في كل المجالات الخدمية.

وللحق فقد بذلت السلطة المحلية جهوداً جيدة خلال السنوات الأربع الماضية نحو تفعيل اللامركزية.. والسعي لتعزيز المشاركة الشعبية بصورة أكثر.

ونلاحظ من خلال استقراء الخطة الخمسية الثالثة للدولة مواصلة الاهتمام بتطبيق اللامركزية، واشراك المجتمع المدني في دعم ومساندة السلطة المحلية لكي تنمي مواردها وايجاد الكادر البشري المؤهل للعمل المحلي. وكذلك تسعى الخطة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار المحلي.

وعلى الدولة ان ترعى السلطة المحلية بتوفير بعض الدعم المالي والاداري للمجالس المحلية.

لذلك يصبح أمامنا توجهات من ابرزها تطوير النظام الاقتصادي وتوفير فرص العمل، التخفيف من الفقر والاستغلال الامثل للموارد المحلية.. والعمل على توفير البنية المناسبة للاستثمار والتوجه الى القطاعات الانتاجية الواعدة لرفع مستوى أدائها.

وكذلك يجب ان نعمل على تجاوز كل المعوقات التي تؤدي الى الاحباط في العمل المحلي.